مكافحة الفقر في الإقتصاد الإسلامي، سوابق وآليات التعامل

Fighting poverty in the Islamic economy -Precedents and mechanisms of dealing-

د. زبيري رمضان

جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر

zebiri_ramdane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2018/11/16 تاريخ القبول: 2019/08/04

الملخص: جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أدبيات الفكر الإقتصادي الإسلامي فيما يتعلق بمعضلة الفقر والآليات أو السوابق المتبعة نظرياً وفي التاريخ الإسلامي لحلها مستعينة في ذلك بالإستقراء والإستنباط لفهم النصوص الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإسلام استبق هذه المعضلة بإستراتيجيات وقائية كالحثّ على العمل باعتباره عبادة؛ والنهي عن التسول والإستجداء باعتبارها مذلّة وإهانة للإنسان المكرّم من المولى عز وجل، وقد استتبع الإسلام ذلك بإجراءات علاجية مبنية على أسس التكافل الإجتماعي كالزكاة؛ والوقف؛ والصدقات؛ والكفارات.. لاستثمارها في تأمين الحد الأدنى لحاجيات الفقراء.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الإسلامي، الإقتصاد الوضعي، مكافحة الفقر، إستراتيجية وقائية، إستراتيجية علاجية.

Abstract : This study was to shed light on the literature of Islamic economic thought with respect to tackling poverty and the mechanisms in place theoretically and in Islamic history for their solution, The study concluded that Islam is pre-empted this dilemma by strategies and preventive as to work as worship and forbidding begging and scrounging as a humiliation and an affront to the human being honored from the Almighty, Islam has entailed that remedial actions are based on the foundations of social solidarity and includes zakat endowment, charity, penance and others to secure the minimum needs of the poor.

Key Words: Islamic Economics, Positive economy, Fighting poverty, Preventive strategy, Therapeutic strategy.

JEL classification: B14, N35, Z12.

* مرسل المقال: زبيري رمضان (zebiri_ramdane@yahoo.fr).

المقدمة:

تعتبر مشكلة الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه شعوب وحكومات العالم؛ نظرًا لما ينجم عنها من مشكلات أمنية وصحية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية.. ولأن المجتمع الإسلامي مجتمع إنساني يعاني عادة من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية الأخرى (كالفقر،البطالة، سوء توزيع الدخول والثروة) فإن أولى مهمات الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر هي العمل على صياغة النسق الحضاري الإسلامي وإصلاح وبلورة مناهج الفكر الاقتصادي الإسلامي في معالجة القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع الإسلامي والبشري ككل؛ كما أن التطور التاريخي لمشكلة الفقر وفشل الكثير من الجهود التي اتبعت لحلها؛ أثبت أن الإعتماد على المدخل المادي الكلاسيكي وحده لعلاج مشكلة الفقر غير كاف؛ ويتطلب الأمر البحث عن مداخل أخرى تساند المدخل المادي وتكمل أوجه القصور المصاحبة له، والإسلام هنا يجب أن يطرح كبديل يوفر مثل هذه المداخل التي تعزز وتعالج أوجه القصور في هذا المدخل المادي.

فهل يمكن أن يساهم الاقتصاد الإسلامي في تصحيح مسار الاقتصاد الوضعي المعاصر فينقذه من أزماته الأخلاقية والعملية وينقذ الإنسان من وبائه المادي؟

ما هو المقصود بالفقر في الفكر الاقتصادي المعاصر؟ وكيف يساهم الإقتصاد الإسلامي في علاج هذه الظاهرة الخطيرة؟ وما الإستراتيجيات والسياسات_وإن شئت العلاجات_التي يمكن أن يطرحها الاقتصاد الإسلامي في هذا المجال؟

ستحاول هذه الدراسة معالجة هذه الإشكالية في ثلاث نقاط أساسية:

- مفاهيم الفقر في الاقتصاد المعاصر والإقتصاد الإسلامي .
- الفقر في الإقتصاد الإسلامي –الأسباب وسوابق التعامل–
- استراتيجيات الإقتصاد الإسلامي للحد من الفقر.

1. مفاهيم الفقر في الإقتصاد المعاصر والاقتصاد الإسلامي

أثارت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة بين اقتصاديي التنمية وعلماء الاجتماع وفقهاء الشريعة..؛ كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة:اقتصادية,واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية.

1.1. المفاهيم التقليدية للفقر في الفكر الإقتصادي الوضعي

يعتبر مفهوم الفقر مفهوماً مراوغاً؛ حيث تتعدد تعريفاته بتعدد الكتاب والباحثين وباختلاف الثقافات وتعدَد الإيديولوجيات والمذاهب الفكرية؛ وربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم .

وقد قدَم "شامين رونتريني" منذ نهاية القرن التاسع عشر محاولة مبكرة في تعريفه للفقر بأنه "يتمثل بعدم الحصول على المبالغ النقدية المقبولة إجتماعياً للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية", فالفقر هنا يعرف بحالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الإحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية؛ والمستوى التعليمي والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم؛ والحرمان من تملك السلع الضرورية؛ والتي تعدَ معايير أساسية لوصف الفقر، فضلا عن الافتقار للأصول المادية المولدة للدخل وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (النجفي، 2008م، ص ص 39 _ 40) .

ولفهم الفقر فهما عميقا يجب التمييز بين الفقر المطلق والفقر النسبي؛ حيث يشير الفقر المطلق إلى معيار معين للإحتياجات الدنيا؛ وإذا كان المعيار هو الدخل فإنه يتحدد على سبيل المثال في كسب الفرد أقل من دولار أو أقل من دولارين يومياً كخط مقترح للفقر المطلق يجري استخدامه في المقارنات الدولية، أما الفقر النسبي فهو يشير إلى فقر مجموعة اجتماعية معينة بالنسبة للمجتمع ككل؛ مثل أفقر نسبة 10 في المائة من المجتمع(عيسى، 2009 م ص31).

2.1. المفاهيم الحديثة للفقر في الفكر الإقتصادي الوضعي

تثير كلمة "الفقر" مشاعر وتساؤلات عديدة على مستوى الواقع؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك جهاز متخصص لتحيين تحديد تعريف ملائم للفقر؛ والفقر عندهم يتمثل مبدئياً في الدخل الذي لا يكفي لشراء الحاجات الأساسية من المأكل والمسكن والكساء... وغيرها من الأساسيات؛ فهو يعبر عن ظروف مُزمنة تصيب الفرد بالعجز وتنتج عن تعاظم تأثير عوامل خطر ومحن متعددة وتؤثر على العقل والجسم والروح" والفقير هنا هو من ينطبق عليه هذا التعريف؛ كما أن الفقر ظاهرة مركبة وليس له معنى واحد لدى الأفراد المختلفين والجغرافيات المتباعدة؛ وقد أحصى إيريك جنسن مثلاً ستة أشكال للفقر وهي: الموقفي؛ والمتوارث؛ والمطلق؛ والنسبي؛ والحضري؛ والريفي (جنسن، 2015م، ص 16).

وفي إطار المناهج الحديثة لتحديد مفهوم الفقر قدم البنك الدولي دراسة عام 1995م حول تقييم الفقر باستخدام مصادر متنوعة لتشخيص الأسباب الهيكلية له, وتوضيح الرؤى الحديثة لمفهومه لنكون أمام وجوه جديدة لظاهرة الفقر؛ وفي 1998م تقدم البنك الدولي بدراسة مسحية أجريت على43 دولة؛ وقد ظهر منها مفهومان للفقر: الأول معبر عنه بالضعف وسهولة التأثر، أما المفهوم الآخر فهو يرتبط بتفاعل الفقراء مع موظفي الحكومة والمؤسسات المتعلقة بها؛ أي نقص المشاركة في اتخاذ القرارات والحقوق السياسية؛ وهذا هو الذي يوصف عادة بأنه شعور بالضعف؛ ووصفه البعض بأنه الميزة الجوهرية للفقر(النجفي، 2008، ص45)، وقد فرق تقرير التنمية البشرية لعام1997م بين مفاهيم **الحرمان الإنساني** المعبَر عنه كشكل من أشكال التخلف بالمنظور الكلي ومفاهيم الفقر المرتبطة بالأفراد؛ وذكر التقرير أن "للفقر وجوه كثيرة وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل؛ إذ أنه يعكس أيضا الفقر الصحي؛ والفقر التعليمي؛ والحرمان من المعرفة والاتصالات وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق

السياسية؛ وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات؛ وهناك أيضا إفقار البيئة؛ بل وإفقار أمم بأسرها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997م، ص22)، وقد أكد على هذا الطرح تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009م حيث فرّق هو الآخر بين فقر الدَخل المعرف "بمقياس ما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات متمثلا بالإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد (ومنه حساب خط الفقر المدفع وطنياً(دولار يومياً للفرد)، والثاني هو الفقر الإنساني والمعرف ليس بمقياس الدخل وحده بل وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل التعليم والصحة والحرية السياسية(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009م، ص 11).

والأهم في هذا السياق أن تقرير التنمية البشرية لعام 2010م ابتكر دليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يُعطي صورة وافية عن الحرمان على مستوى الأسر ؛ حيث يقيس هذا الدليل المهم العجز في الصحة والتعليم ومستويات المعيشة؛ ويجمع هذا القياس بين عدد المحرومين وشدة هذا الحرمان وهذا في عام واحد؛ ويتحدث عن الحرمان البيئي؛ ومقاييس مستحدثة ومهمة تتعلق بقلة الحصول على الوقود المحسن للطهو؛ وقلة الحصول على مياه الشرب؛ وعدم توفر خدمات الصرف الصحي المحسن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011م، ص 45).

1. 3. المفهوم الإسلامي للفقر

الفقير **في اللغة** العربية هو المكسور فقار الظهر؛ والفاقرة الدَاهية؛ يقال فقرته الفاقرة أي كسرت فقار ظهره، فالتعريف القاموسي اللغوي للفقر يشير إلى النقص والحاجة؛ والفقير إلى الشيء لا يكون فقيراً إليه إلا إذا كان في حاجة إليه لغيابه تماماً أو لوجوده دون الحاجة، والمعنى السائد الذي تبادر إلى الذهن قبل غيره هو نقص المال الذي يُمكّن من تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن (**موترد(وآخ)**، 1986م، ص ص 589_ 590). **وفي الاصطلاح** ذهب الحنفية إلى أن من يملك دون نصاب الزكاة فهو فقير..؛ وذهب المالكية إلى أن الفقير هو الذي لا يملك قوت سنة؛ أما الشافعية فالفقير هو من لا مال له ولا كسب؛ وقد ذهب الحنفية إلى أن الفقير هو من لا يملك شيئا، وقد تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أم المسكين؛ وهل الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل.. غير أن الفقهاء المعاصرون رجّحوا رأي ابن تيمية لاتفاقه مع مقاصد الشريعة؛ فالفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس له حد الكفاف؛ وهذا الحدَ يختلف باختلاف ظروف المجتمعات ومستويات المعيشة؛ فقد يكون في وقت من الأوقات يقدَر بما دون نصاب الزكاة؛ وقد يقدر في وقت آخر بما يساوي قوت عام وهكذا..؛ وهذا المعنى الواسع للفقر الذي يدخل عرف الناس واصطلاحهم في كل زمان ومكان يمكن أن يسمح بإدخال المؤشرات والمعايير التي يذكرها خبراء التنمية والمنظمات الدولية المهتمة بموضوع الفقر(حطاب, 2018، ص 1304).

لذا فإن الفقر في المفهوم الإسلامي يتمحور حول بعدين رئيسيين هما البعد المادي والبعد الوجودي؛ ويتمثل البعد المادي للفقر بالتفرقة وعدم المساواة والقهر بكل أشكاله وعدم وجود العلم وتعذَر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة كما تحدَدها ثقافة المرء الخاصة؛ وأيضا كل أشكال الجوع وسوء التغذية والتشرد وضعف الصحة، في حين يتمثل البعد الوجودي للفقر_غير المادي_ في عدم قدرة المرء على الوصول لغرضه؛ وفقدان الحظ الحسن وانعدام الثقة بالنفس أو نقص الحبَ وقلة الإحترام؛ أو الإحساس بأن الآخرين يهملونه أو

يهجروه.. وبهذا فإن الفقر في الاقتصاد الإسلامي **مرتبط "بالكينونة" وليس بالتملك**.. ذلك أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد وجود قيمي أولاً ثم بعد ذلك تأتي الاعتبارات المادّية وهي ضرورية لتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي، كما أنَ الفقر في ضوء تحليل شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم وسلوكه الاقتصادي وكذلك في ضوء تحليل شخصيات آل بيته وصحابته رضوان الله عليهم هو ليس نتاج سوء توزيع الثروة بفعل الخلل في البنية الهيكلية للاقتصاد؛ إنما الفقر هو اختيار فردي للبذل والإنفاق في سبيل الله عز وجل انتصاراً للقضايا الإسلامية؛ لذا فتعميق هذا الطرح وحسن مخاطبة العقل الغربي اعتمادا على القيمة الروحية يعد أحد المهمات الكبرى للاقتصاد الإسلامي في إنقاذ العالم من عذاب الملكية (الفارس, 2018، ص ص415 – 416).

2. الفقر في الإقتصاد الإسلامي –الأسباب وسوابق التعامل–

يعدَ منهج الإقتصاد الإسلامي في التعامل مع المشكلة الاقتصادية بشكل عام ومع مشكلة الفقر بشكل خاص منهجا فريداً ومتميزاً لأنه مستمد من لدن الخالق كما أنه يمتاز بالتوازن والإعتدال؛ كما يمتاز بالشمول والدوام والإنسجام بين النواميس الكونية والفطرية البشرية؛والفرضية هنا هي أن استفحال المشاكل الإقتصادية ومشكلة الفقر هو مصادمة هذه النواميس والخروج عنها؛ من خلال ظلم الإنسان وتعديه وطغيانه بإحداث الفساد والإختلال في البيئة والطبيعة, ومن هنا جاء المنهج الإسلامي للتنمية ليعيد قضية التنمية إلى عمادها الذي بدأت ووجدت من أجله وهو الإنسان .

1.2. أسباب الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي

تختلف النظم الاقتصادية حول أسباب الفقر وعلاجه, فيرى النظام الرأسمالي أن الفقراء هم السبب في فقرهم لأنهم لم يبذلوا الجهد الكافي وآثروا الكسل والقعود على العمل والإنتاج؛ أما الإشتراكيون فإنهم يعتبرون الأغنياء هم السبب فاستحواذهم على الثروة واستئثارهم بها وحرمان الآخرين منها هو الذي يزيد من مشكلة الفقر، أما في النظام الإسلامي فإن مشكلة الفقر ترجع إلى مجموعتين من الأسباب الأولى خلقية والثانية أخلاقية: (حطاب، 2018، ص ص 1307_ 1308)

أ. **الأسباب الخلْقية (الربانية) : وأهمها** سببان:

– **التفاوت بين البشر**: إذ اقتضت حكمة الله عز وجل أن يُخلق الناس متفاوتين في قدراتهم ومواهبهم وميولهم وذكائهم من أجل أن يتعاونوا ويكمّلوا بعضهم البعض في مهمّة الإعمار والخلافة والإكثار من الخير والتقليل من الشر؛ وبناء على ذلك فقد وجدت طائفة من البشر وفي كافة العصور لا تستطيع تلبية حاجياتها ورغباتها بما يغنيها عن مساعدة الناس وعونهم، وقد اعترف الإسلام بهذه الفئة وجعل لها حقوقا ثابتة على المجتمع والدولة .

– **الإبتلاء والمصائب**: في كل مجتمع بشري لابد أن توجد فئة من المجتمع تصاب بالعجز أو المرض والإعاقة أو الإفلاس أو غير ذلك من أشكال الضعف البشري، وهذه الفئة كالفئة السابقة تحتاج إلى من يقوم برعايتها والإنفاق عليها؛ وقد تكفل الإسلام بهذه الفئة وضمن لها حقوقاً دائمة من بيت مال المسلمين.

ب. **الأسباب البشرية والأخلاقية**: وأهمها أيضاً سببان :

- **عجز الإنسان وكسله:** إذ يُعاني الكثير من الناس من البؤس والشقاء بإرادتهم نتيجة كسلهم وعجزهم وقعودهم عن الجِد والإجتهاد والبذل والعطاء وعدم استخدام مواهبهم وطاقاتهم بما ينفعهم وينفع الناس، وقد وضع الإسلام لهذه الفئة الكثير من الحوافز التي تدفعهم إلى العمل والبذل والعطاء واستثمار الطاقات وسدَ عليهم المنافذ التي تقيهم هذا الوضع السيّئ.

- **ظلم الإنسان وتعدَيه:** قال تعالى"كلَا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى"(القرآن الكريم، سورة العلق، الآيتين 6 و7). إن ظلم الإنسان لنفسه هو السبب الأول في استحقاقه العذاب الأليم في الدنيا والآخرة، ويكون ظلم النفس بإشباع أهوائها ونزواتها وإغراقها في الملذات والشهوات والترف وصرفها عن طاعة الله عز وجل,وأن الأخطر من ظلم النفس هو ظلم الآخرين بأكل حقوقهم والتضييق عليهم في الرزق واستغلالهم واستعبادهم؛ وبالإضافة إلى ذلك يشمل ظلم الإنسان ظلم البيئة والطبيعة بإفسادها وتلويثها واستخدامها الإستخدام الجائر، وقد وضع الإسلام لذلك كله ضوابط صارمة وحرص حرصا شديدا على حفظ حقوق الناس,كما حث على الرفق والإستخدام الأمثل للموارد,ووضع نظاما دقيقا للمعاملات والعقوبات لكي يردع كل من لا يتمسك بأخلاق الإسلام وقيمه.

2. 2. السوابق التاريخية في التعامل مع الفقر في الدولة الإسلامية

لم تخلُ التنظيمات المالية في عهد الخلافة الراشدة من الإهتمام بظاهرة الفقر، فبعد أن فرغ الخليفة عمر بن الخطاب من تنظيم الخراج والجزية استشار الصحابة بشأن وضع رواتب سنوية للمقاتلة وعوائلهم وذوي الحاجة من أفراد المجتمع، فشجعوه على هذه المعالجات لتمكين هؤلاء الأفراد من توفير حاجاتهم الأساسية من خلال الإرتفاع بقدراتهم الشرائية. ويمكن القول أن الحقبة الأولى من التاريخ العربي الإسلامي والتي تشمل دولة النبوة والعصر الراشدي قد اتسمت بالتخفيف من الفقر من خلال نمطين من السياسات الإقتصادية:

أ. الأول: تمثل بنمط الإنتاج الزراعي الذي ساد آنذاك والذي اتسم بخصوصيات اعتمدت المفاهيم العشرية والخراجية والجزية، وكانت الدولة أكثر قوة في تنظيم وتطبيق هذه المفاهيم بالنسبة إلى الأنماط المختلفة من الملكية.

ب. والثاني: اهتمام الفكر الإسلامي بإعادة توزيع الدخل لدعم القوة الشرائية للأفراد المحتاجين والقريبين من"خط الفقر" أو دونه، وذلك من خلال جمع فريضة "**الزكاة**" والتي تعد نوعاً من الضرائب على المدخرات في الإقتصاد الإسلامي وإعادة توزيعها على هؤلاء الأفراد.

وعندما توسع الفتح الإسلامي؛ أخذت حدود الدولة الإسلامية تبتعد عن مركز الخلافة حيث شهدت أرض الإسلام توسعاً ملحوظاً في ظاهرة "الإقطاع" في العهد الأموي حيث تركزت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ــوهي أهم مصادر تكوين الدخلــ تحت إدارة عدد محدود من صفوة المجتمع الأموي وأشراف القبائل؛ فتناقصت الموارد المالية المتأتية منها للدولة وهو الأمر الذي ترتب عليه ضعف الإمكانيات المادية للدولة في معالجة الفقر الذي بدأت تتسع ظاهرته نتيجة إعادة توزيع المصادر المكونة للدخل لصالح الإقطاع الزراعي.

وقد اهتمت الخلافة العباسية بتحسين أوضاع الفقر من خلال الإهتمام بأحوال الزراعة خاصة في ذلك الجانب المرتبط بإعمار نظام الريَ فانتشرت الزراعات المتخصصة والمعتمدة على الميزة النَسبية في معظم بلدان الخلافة، مما

يشير إلى اعتماد سياسات اقتصادية تنموية وصيغ التكامل الإقتصادي الإنتاجي في المحاصيل الزراعية؛ وبمعنى آخر فإن قدراً من ثمار النمو قد تحقق في الفترة الأولى من ذلك العهد؛ وهو الأمر الذي حسن أوضاع "الخراج" ونظم توزيع الزكاة مع اعتماد العقيدة الإسلامية في توزيع هذه الثمار.

ويُعد عصر المماليك في مصر(1382_1517م) من العصور التي شهدت مظالم بسبب الخلافات بين الشيَع المختلفة وسيادة النظم الإقطاعية، وفي العديد من الأوقات انتابت البلاد الأوبئة والفقر، وقد ترتب على هذه الظواهر اتساع "الفقر المطلق" والإرتفاع بأهميته النسبية، وحصلت أوسع حالاته في نهاية العهد العباسي من خلال الغزو الذي قام به المغول لبغداد؛ ونتج عنه تدمير العديد من الموارد الزراعية ووسائلها الإروائية وهو الأمر الذي نتجت منه البطالة والفقر والبؤس فترة طويلة من الزمن.

وقد حكم العثمانيون زُهاء أربعة قرون(1515_1918)، حيث بسطوا سيطرتهم على معظم الوطن العربي، وقد ورثوا جزء من الفقر في المجتمع العربي الإسلامي من جراء التدمير الذي أصاب وسائل الإنتاج الإقتصادي في العراق، وقد سعت الدولة العثمانية إلى معالجة الفقر من خلال إعادة تطبيق العقيدة الإسلامية في بادئ الأمر؛ فقد اعتبرت نفسها امتداداً واستمراراً للدولة الإسلامية فيما يخص الأراضي والضرائب، إلا أن دارسة الآثار التي عكستها السياسات الإقتصادية على أوضاع الفقر في ذلك العهد وخاصة في سنوات ضعفه كانت غير فاعلة في خفض الظاهرة المذكورة أو القضاء عليها(النجفي، 2008، ص ص 61_62).

3. إستراتيجيات الإقتصاد الإسلامي للحد من الفقر

لقد وضع الإسلام حزمة من الإستراتيجيات لمحاربة مشكلة الفقر والإقلال منه, هذه الإستراتيجيات منها ما هو وقائي ومنها ما هو علاجي:

1.3. الإستراتيجيات الوقائية للتصدي لمشكلة الفقر

جاء الإسلام استباقياَ في نظرته الثاقبة والإستراتيجية للإقلال من الفقر, وفي هذا شرع الإقتصاد الإسلامي حزمة من الإجراءات المهمة في هذا المجال أهمها :

أ. الحث على العمل ومحاربة البطالة والتسول: حثَ الإسلام على العمل وجعله واجبا على كل مسلم"كل فيما يطيقه ويتناسب مع قدراته وميوله", ولاشك أن العمل هو الطريق الأول لتحقيق الكسب والغنى والتخلص من الفقر، ولو عمل كل من يقدر على العمل لانحسرت ظاهرة الفقر بشكل كبير(حطاب، 2018، ص1309)، وقد يكون من تمظهرات الحث على العمل في وقتنا الحالي في بلاد المسلمين حفز الإصلاحات الرسمية وغير الرسمية لإعادة تشكيل سياسات التنمية الاقتصادية بما يتفق واحتياجات سكان الريف, سواء على صعيد الإصلاحات الضرورية لاستخدام الأراضي الزراعية أو توفير خدمات التوسع في زراعتها(النجفي، 2008، ص 63), لذا فللعمل اليدوي مكانته الخاصة في الإقتصاد الإسلامي, يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "ما أكل أحد طعامه قط خير من أن يأكل من عمل يده" (الألباني2018،حديث صحيح رقم 29، ص5),كما حارب الإسلام البطالة والتسوّل وسد كافة المنافذ التي يمكن أن تعيق الإنسان عن العمل فرفض القعود عن العمل بحجة العبادة؛ واعتبر العمل عبادة إذا لم

يكن في معصية الله، كما رفض القعود عن العمل بحجة التوكل على الله أو بحجة عدم وجود فرصة عمل(حطاب، 2018، ص1310)، قال تعالى:"فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه"(القرآن الكريم، سورة الملك، الآية 15)، وقوله أيضا:"فإذا قُضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله" (القرآن الكريم،سورة الجمعة، الآية 10)، وقال عز وجل أيضا:"ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة"(القرآن الكريم،سورة النساء، الآية 100), كما عاب الإسلام أيضا عيش العالة والبطالة وتكفف الناس؛ لما يسببه ذلك السلوك من ذلَ ومهانة واحتقار لمكانة الإنسان وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم:"لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة من الحطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه"(الألباني، حديث صحيح رقم 31، ص6) .

أ. التنظيم الدقيق للمعاملات: نظم الإسلام علاقات الناس ومعاملاتهم مع بعضهم البعض بين الحقوق والواجبات لكل فرد في المجتمع بدقة متناهية وذلك حفاظا على سلامة المجتمع وقوته ورفاهيته ودرءً لأي شكل من أشكال التنازع التي تفتك بالمجتمع وتذهب قوته, ويظهر هذا التنظيم الدقيق للمعاملات والذي يحول دون ظلم الناس لبعضهم من خلال تحريم الإسلام لكل أسباب الفساد عامة, وأهمها_حسب الفقهاء_ أربعة وهي: **المحرمات لذاتها** (كالخمر والخنزير والميتة والدم وسائر النجاسات المؤذية للإنسان)؛ **الربا؛ الغرر؛ الشروط الفاسدة المخالفة للمشروعية** والتي تزيد في استغلال الأقوياء للضعفاء. (حطاب،2018، ص1310 إلى1312).

3. 2. السياسات والإجراءات المعالجة لمشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي

لاشك أن الاستراتيجيات الوقائية المذكورة تكفل _ إذا ما عمل بها_تحقيق نتائج مرضية فيما يتعلق بالعدل والإقلال من حدة الفقر,غير أنه قد لا يحدث أن يتم العمل بهذه الإستراتيجيات على الأرض, كما قد تحدث ظروف طارئة كالمجاعات والكوارث والحروب تؤدي إلى استفحال مشكلة الفقر، فما العلاج في هذه الحالات؟ لقد وضع الإسلام علاجات عديدة للفقر أهمها:

أ. التكافل الاجتماعي: إن أكثر ما حث الإسلام عليه بعد كلمة التوحيد، توحيد الكلمة والصف والقلوب بما يؤدي إلى وحدة المجتمع وتماسكه وتضامنه في سياق مجتمع متكافل يسود فيه العدل والغنى والرفاهية للجميع وذلك من خلال:

– **الزكاة:** الزكاة ركن من أركان الإسلام وقرينة الصلاة في آيات القرآن، فهي عبارة عن عبادة مالية يتقرب بها الإنسان إلى ربه، والزكاة رابطةٌ دينية بين الإنسان وربه من جهة فهو يؤدي حقها ويرجو الثواب من ورائها؛ وهي رابطة بين الإنسان ومجتمعه من جهةٍ أخرى، ولقد اعتنى الإسلام بالزكاة باعتبارها عبادة مالية وأحد دعائم الاقتصاد الإسلامي فهي تجمع بين صفتها المالية وصفتها الدينية، وللزكاة دورٌ فعال في التضييق على وسائل الإنتاج المعطلة ولها مقدرة فائقة على محاربة البطالة وأثرها واضح في توزيع الدخل والثروة؛ فقد دعا الإسلام للتحرر من عبودية الدَرهم والدينار وحث للعمل على تحريك رأس المال وبالتالي الحفاظ عليه وتنميته ويتضح هذا من دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ضرورة الحفاظ على الأموال باستثمارها حتى لا تأكلها الزكاة(سليمان، 2004م،

ص07)؛ وتعد الزكاة مؤسسة التكافل الاجتماعي الرئيسية في البيئة الإسلامية للأسباب التالية:(الحجازي،2004م، ص11 إلى13).

– يتحمل أغنياء المجتمع تبعات ظروف العيش الكريم للمحتاجين والفقراء بإشراف الدولة مما يعمق مشاعر الأخوة وينشر المحبة بين أفراد المجتمع ويُوثق صور التعاون والترابط بينهم؛ والعكس بالعكس حيث أن انتشار مظاهر الجوع والحرمان يولد الحقد ويدفع للكراهية ومن ثم يؤدي إلى خلخلة أمن المجتمع واستقراره.

– إن العطاء في الشريعة الإسلامية يهدف إلى استئصال الفقر والقضاء عليه، لأن هدفه تحويل الفقراء إلى أغنياء لا يعودون بحاجة إلى الزكاة مرةً أخرى؛ ويضع الإسلام قواعد السلوك الاقتصادي للأغنياء بعيداً عن الترف والكِبر والاستغلال والتسلَط؛ فالإسلام ينظر للمال بأنه مال الله والناس مستخلفون فيه.

– تُعنى مصارف الزكاة بمحاربة كل صور الحاجة التي تقوم في المجتمع.

– **الأخوة الإسلامية:** اعتبر الإسلام المؤمنون إخوة وقدم أخوة الإسلام على أخوة الدم"فالمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله.." وهذه الخاصية وحدها تكفي وجود مجتمع قوي ومتماسك قادر على مواجهة أقسى المشكلات.

– **الأقارب:** جعل الإسلام للقريب حقا في مال قريبه إضافة إلى حقه كسائر المسلمين في البر والصلة وعدم القطيعة، فكما أن له حق في ميراث قريبه فإن عليه واجب الإنفاق إذا كان قريبه فقيرا وهو غني، وإن هذا الواجب يُجبر على القيام به القضاء في رأي كثير من الفقهاء(حطاب،2018 ، ص ص1313_ 1314) .

– **الوقف:** الوقف هو حبس العين وتسبيل ثمرتها أو التصدق بمنفعتها، أو هو منع التصرف في رقبة العين وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء وانتهاء؛ وقد نقل عن أبي حامد الغزالي قوله"وليس الصدقة الجارية إلا الوقف"؛ وخلف نظام الوقف تكمن منظومة من القيم الإسلامية التي تحض المسلمين على الصدقات والمشاركة في الشؤون العامة للمجتمع وتحث على المبادرة الحرة وتحمل المسؤولية، ثم إن الوقف عبادة مالية وإن كان يظهر في شكل عمل تطوعي، لذا فإن الوقف هو نوع من إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع وبين أفراد المجتمع وقطاعاته المختلفة فالمشروعات الوقفية توجّه بدرجة كبيرة لرعاية الفئات الفقيرة والمحرومة وتقديم الخدمات لها مع الحرص على تحويلها إلى فئات منتجة ونشيطة(غانم, 1998م، ص ص 97– 98).

– **القرض الحسن:** تدعيما لأواصر الأُلفة والمحبة في المجتمع المسلم فقد شرع الإسلام القرض الحسن وجعل له الثواب الجزيل في الدنيا والآخرة، وفوق ذلك أوصى القرآن بالصبر على المعسرين في قوله تعالى:"وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدَقوا خير لكم إن كنتم تعلمون"(القرآن الكريم، البقرة الآية 280), وبذلك فقد سدَ الإسلام الباب نهائيا على الرَبا والمرابين وقضى على أخلاق الأنانية والجشع والحسد والبغضاء التي تنجم عن الربا واستبدالها بأخلاق الإيثار والمودَة والتراحم التي تترافق مع القرض الحسن والصدقات التطوعية والكفَارات والهدايا وحقوق الجار والضيف..الخ(حطاب، 2018،ص1314).

ب. دور الدولة: إن مسؤولية وليَ الأمر هي مسؤولية شرعية قبل كل شيء استنادا إلى قوله صلى الله عليه وسلم"ألا كلَكم راع وكلَكم مسؤول عن رعيته"(الألباني،2018، حديث صحيح رقم 93،ص15)؛ قال الإمام الحافظ ابن حجر"والراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم بصلاح ما اؤتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه، وإن مسؤوليته هي أن يحقق العدل ويزيل الظلم ويقول الإمام ابن تيمية:"إن الله يقيم الدولة الكافرة مع العدل ولا يقيم الدولة المسلمة مع الظلم"(حطاب،2018، ص1315)، **وإن أهم أدوار الدولة المسلمة في هذا المجال يكمن في:** (لعمارة، 2005م، ص 10)

- تحصيل وتوزيع الزكاة وإيجاد مؤسسة مستقلة لها .
- إدارة واستثمار ممتلكات الأوقاف والعمل على توسيع مجالاتها.
- دعوة الأغنياء للإنفاق في سبيل الله لتوفير الحاجات الأساسية للفقراء.
- الإنفاق العام من الإيرادات العادية للموازنة العامة للدولة.
- قرض وظائف مالية جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة.
- الضمان توفير حد الكفاية لكل أفراد المجتمع .

ت. الإرادة الحضارية وتغيير المعادلة الإجتماعية: استعمل الأستاذ المرموق مالك بن نبي مصطلح **الإرادة الحضارية** التي تخلق الإمكان الحضاري (الوسائل المادية) انطلاقاً من قوله تعالى"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"(القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية 11)، ويُقترح في هذا مشروعاً يقوم على مسلَمتين للبدء بالإنطلاق وهما:(بن نبي، 1978م، ص 73 إلى 82)

- لقمة العيش حقَ لكل فم(الأمن الغذائي).
- العمل واجب على كل ساعد .

وبعد هذين المسلمتين فقط يمكن أن يحدث الإنطلاق، فالقضية وفق النظرة الإستبسارية لمالك بن نبي ليست قضية إمكان مالي فحسب ولكنها بالدرجة الأولى قضية تعبئة الطاقات الإجتماعية، أي تعبئة الإنسان والتراب والوقت في مشروع تحركه إرادة حضارية لا تُحجَم أمام الصعوبات ولا يأخذها الغرور.

الخاتمة:

وفي الأخير وجب القول أن محاربة الفقر على المستويات العملية تتطلب القدرة الآنية المحيَنة لتحديد تعريف ومقياس للفقر؛ واختيار الحيز الجغرافي والإيديولوجي لهذا التعريف ؛ وقد كان الفقر متعدد الأبعاد قفزة مقبولة في الفكر الوضعي لمحاولة الإحاطة بالموضوع .

أما في الإسلام فلا غرو إذا قلنا أن مكافحة الفقر تتطلب التطبيق الكامل والشامل لتعاليم هذا الدين الحنيف؛ وأهم العوامل المسببة للفقر بحسب الفكر الإقتصادي الإسلامي هو ظلم الإنسان لأخيه الإنسان وظلم الإنسان لنفسه بترك العمل والسعي؛ إضافة إلى الإبتلاءات والمصائب والعجز الخلقي، أما فقر الشعوب الإسلامية فيرجع إلى

سياسات الدول الصناعية الناهبة وكذلك سياسات حكومات الدول الإسلامية التي لا تعتمد الإسلام كمنهج حياة.

ولتفادي هذا الوضع فإن من أهم الإستراتيجيات الوقائية المقترحة في الإقتصاد الإسلامي للإقلال من الفقر نجد:

- الحث على العمل واعتباره عبادة يثاب عليها المسلم؛ والنهي عن البطالة والتسول واعتبارهما مذلة ومنقصة لقيمة الإنسان وكرامته؛
- تحريم كل الأسباب المؤدية إلى الظلم والنزاع وبالتالي الفقر والضياع؛

كما يضع الإسلام سياسات علاجية لمشكلة الفقر مبنية على أسس:

- التكافل الإجتماعي كالزكاة والوقف والصدقات والكفارات..،
- مع الأخذ بعين الإعتبار دور الدولة وبيت مال المسلمين في سد حاجة المحتاجين ورفع الظلم عن المظلومين.

وهنا وجب القول أن أي جهد في هذا المجال لن يكون ذي صلة إذا لم تتوافر ***الإرادة الحضارية*** المنبثقة من القيم الإسلامية وتجديد المعادلة الإجتماعية الإقتصادية من خلال الحوافز الأخروية؛ والإهتمام بتوفر الإحتياجات الدنيا للفقراء قبل النظر في زيادة الناتج القومي الإجمالي، لذا لا بد من إعادة ترتيب الأولويات للوصول إلى تنمية نابعة من حاجات فقراء المجتمعات الإسلامية بما يؤدي إلى توفير الحد الأدنى للحاجات الاستهلاكية والتعليمية والصحية للجميع.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم
- الألباني (2018)؛ محمد ناصر الدين، تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، شوهد12 جويلية 2018، موجودة على الرابط:

https://al-mostafa.info/data/arabic/depot/gap.php?file=000584-www.al-mostafa.com.pdf

- الحجازي؛ مرسي السيد (2004م)،"الزكاة والتنمية في بيئة إسلامية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد2، المملكة العربية السعودية جدة .
- الفارس،جاسم (2018), الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية، شوهد يوم 12 جوان 2018 على الموقع: http://iefpedia.com/arab/?p=19379
- بن نبي؛ مالك (1978م)، المسلم في عالم الإقتصاد، بيروت لبنان: دار الشروق.
- النجفي، سالم توفيق (2008)، عبد المجيد، أحمد فتحي، السياسات الإقتصادية الكلية والفقر _مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى آب/أغسطس .
- جنسن؛ إيريك (2015)، الفقر والتعليم– ماذا يفعل الفقر بمخ أطفالنا وماذا تفعل المدرسة لتصلح ما أفسده الفقر، ترجمة صفاء يوسف الأعسر– المركز القومي للترجمة– ، القاهرة: دار الكتب المصرية الطبعة الأولى.

حطاب، كمال (2018)، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، شوهد يوم 22 جوان 2018، على الموقع: http://isc.qsm.ac.il/library/pdf_p_id=1.pdf

– عيسى، محمد عبد الشفيع (2009)، نظرة أساسية للفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 .

– غانم، ابراهيم بيومي(1998م),"نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة"مجلة المستقبل العربي"العدد235، السنة 21.

– لعمارة، جمال(2005م)، موقف الفكر الإقتصادي الإسلامي من انعكاسات ظاهرة العولمة على دور الدولة في الإقتصاد، ورقة قدمت للمؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، علم الإقتصاد والتنمية العربية،القاهرة، 28_29 ماي .

– موترد، بولس وآخرون (1986)، المنجد في اللغة والإعلام، الجزء الثاني، بيروت: دار المشرق الطبعة 27.

– سليمان، مجدي عبد الفتاح، (2004)" أثر إخراج الزكاة على الاقتصاد الوطني"، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت: العدد 445

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1997), تقرير التنمية البشرية لعام1997م (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2009), تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م,تحديات الأمن الإنساني (بيروت : شركة كوركي للنشر).

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2011)، تقرير التنمية البشرية 2011م – الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع– ترجمة ونشر لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا .